



التأثير الجيوبولتيكي في تطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين

م.م. عنذراء مجيد محمد سعيد وزارة التربية مديرية تربية الكرخ الثانية

Geopolitical Impact on China's Economic Power and Capacity

Assist Teacher Adhraa Majeed Mohammed Saeed

Ministry of Education - Directorate of Education of Karkh II

athramajed@ec.edu.iq

المستخلص

تركز هذه الدراسة على التأثير الجيوبولتيكي للقوة الاقتصادية المتنامية للصين وتأثيرها على الديناميكيات العالمية. أيضا يركز على استكشاف الاصلاحات الاقتصادية في الصين والنمو الصناعي وسياسات التجارة الدولية. وتسلط الدراسة الضوء على مبادرة الحزام والطريق كأداة رئيسية لتوسيع نطاق الصين العالمي. كما تناقش تحديات مثل الديون والتحولت الديموغرافية والصراعات التجارية. وتقيم الدراسة دور الصين في اعادة تشكيل العلاقات الدولية وتوازن القوى. واخيرا، تقدم رؤى حول المسار المستقبلي للنفوذ الاقتصادي والجيوبولتيكي للصين.

الكلمات المفتاحية: التأثير الجيوبولتيكي، القوة ، القدرة ، الاقتصاد ، الصين

Abstract

This study focuses on the geopolitical impact of China's growing economic power and its impact on global dynamics. It also focuses on exploring China's economic reforms, industrial growth, and international trade policies. The study highlights the Belt and Road Initiative as a key tool for China's global expansion. It also discusses challenges such as debt, demographic shifts, and trade conflicts. The study assesses China's role in reshaping international relations and the balance of power. Finally, it provides insights into the future trajectory of China's economic and geopolitical influence.

Keywords: geopolitical influence, power, capability, economy, China

المقدمة

وُجدت الصين كفكرة ومفهوم وحاضرة قبل ٤ الاف عام فيما بات يعرف بسهل الصين الشمالي او السهل المركز بين منغوليا الداخلية والى الجنوب من منشوريا حول النهر الاصفر وتحت نهر يانغتسي. النهر الاصفر كان دائم الفيضان، حتى تحول الى لعنة على شعب "الهان"، لكنه في الوقت نفسه، وعلى الرغم من تلوثه في العقود الاخيرة، بقي يمثل بالنسبة الى الصين ما يمثله النيل بالنسبة الى مصر. حول ضفافه، تعلم الصينيون الزراعة واقامو بناءهم الحضاري. انها منطقة القلب، او ما يعرف بسهل الشمال الصيني، التي توسعت منها الصين في بيئة ملأى بالتحديات (فتوح، ٢٠٠٢: ٣٢) الى الشمال من تلك الحضارة التي كانت تبنى، كانت هناك الطبيعة القاسية في صحراء غوبي في منغوليا الحالية، ثم مع الاتجاه غربا، تبدأ الاراضي بالارتفاع لتشكل هضبة التبت، وصولاً الى جبال الهملايا، ثم في الجنوب الشرقي والجنوب هناك البحر. بحلول عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، كانت قد نشأت مئات المدن الصغيرة التي تحاربت فيما بينها لتتشكل الشكل الأول من الدولة الصينية تحت حكم اسرة "شانغ"، ومنها نشأ شعب الـ"هان" واقام حدوده في محيطه، وبدا نشاطه يتفاعل محوّلًا الزخم الحضاري الى انموذج أولي لدولة (Gay, Kathlyn, 2008: 7) الان، يشكل الـ"هان" نحو ٩٠٪ من الشعب الصيني، وهم يسيطرون على السياسة والاقتصاد الصينيين. يتحدثون المندرين والكانتونيز والكثير من اللغات المحلية الاخرى، لكنهم موحدون عرقيا بالدافع الجيوبولتيكي لحماية منطقة القلب التي تحوي عصب حضارتهم وعمقها الحي. منطقة القلب هي مركز النقل السياسي والثقافي والديموغرافي للبلاد، وهي تضم نحو مليار انسان في مساحةٍ تقدر بنصف حجم الولايات المتحدة الاميركية فقط. في هذه المساحة، كان الـ"هان" خائفين من القبائل البدوية المنغولية الشديدة البأس. لذلك، بدأوا بجمع قواهم لايجاد اجوبة عن اسئلتهم الوجودية في هذا المحيط الصعب، لكن طريقهم من اجل تحقيق امنهم لم تكن سهلة ايضا. كانت تقف في وجههم عقباتٌ وحواجز طبيعية كثيرة (تليجي، احمد، ٢٠٢٤: ٤٩٩) كان الصينيون يشعرون بهويتهم الحضارية الواحدة المختلفة عن محيطهم الذي كان لا يزال بدويا. توسعوا من

منطقة القلب نحو التيببت في الجنوب الغربي بحدود عام ٢٠٠ قبل الميلاد، من دون ان يسيطروا على الهضبة. وفي الشمال، توسعوا الى سهوب وسط اسيا. وفي الجنوب، وصلوا الى بحر الصين الجنوبي. وفي تلك المرحلة، بدا انشاء سور الصين العظيم. لقد بدا شكل الصين بالتكشف، كما سنعرف لاحقا. لقد انشأوا بين عامي ٦٠٥ و ٦٠٩ ميلادي القناة الكبرى، وهي اكبر قناة مائية صنعها الانسان حتى اليوم، وتم وصلها بالنهرين، الاصفر ويانغتسي، وهو ما سمح بربط الـ"هان" الشماليين بالجنوبيين ووطّد اواصر الوحدة، على الرغم من استمرار مشكلة الفيضانات وتواصل هجمات المنغوليين من الشمال على كامل شعب الـ"هان"، والتي كانت دائما تنتهي بانتصار المنغوليين، الذين تمكن قائدهم كوبلاي خان من ضم كامل البلاد الى إمبراطوريته عام ١٢٧٩، ولمدة ٩٠ عاما، حتى تمكنت اسرة "مينغ" من استعادة الحكم. في ذلك الوقت، بدأت التجارة تتوسع، وازدهرت مناطق الساحل الصيني (هند، ٢٠٢٤: ٦٢٣) في القرن الثامن عشر، سيطرت الصين على جزء من بورما والهند الصينية في الجنوب، وشينجيانغ في الشمال الغربي، لتصبح اكبر المحافظات الصينية، وهي التي تبلغ نحو ٦٤٣ ميلاً مربعاً. ومع تلك الاضافة، اضيفت الى مشكلات الصين مشكلة الاغلبية المسلمة لهذه المنطقة، الامر الذي شكل عامل زعزعة للاستقرار. في القرنين التاسع عشر والعشرين، وصل النفوذ الاوروبي الى الصين، وبرزها بريطانيا، اذ استعاد الصينيون قدرا من المعاناة لم يعرفوه منذ الغزو المنغولي. لاحقا، اراد اليابانيون توسيع إمبراطوريتهم، فهاجموا الصين مرتين، الأولى في العام ١٩٣٢، والثانية في العام ١٩٣٧، ليحتلوا معظم منطقة القلب، اضافة الى منشوريا ومنغوليا الداخلية، الامر الذي تزامن مع سنوات جفاف ومجاعة بالغة القسوة تشيب لرواياتها الرؤوس، ثم اعلنوا الانسحاب بعد اعلانهم الاستسلام في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (ابو خضرة، ٢٠٢٢: ٥٠٤) اندلعت بعد ذلك حرب بين الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونغ وقوات وطنية بقيادة شيانغ كاي- شيك. انتصر الطرف الأول، وانسحب الآخر الى تايوان. توحدت الصين مع ماو كما لم يسبق ان فعلت من قبل، مع مركزية شديدة في السلطة واستعادة للحضور في منغوليا الداخلية في مواجهة النفوذ الروسي هناك، ثم ضمت التيببت في العام ١٩٥١. لقد عادت البلاد موحدة، لكنها ظلت فقيرة. لم تكن تجربة ماو الاقتصادية ناجحة بقدر نجاحه في توحيد البلاد. وفي بداية الثمانينيات، حصل التحول الكبير، اذ اعلن الرئيس دينغ شياوبينغ سياسة "الاصلاح والانفتاح"، تحت شعار كبير هو "اشتراكية بخصائص صينية"، يمكن تفسيرها بسيطرة الدولة على راس المال ضمن نظام راسمالي (عماد، ٢٠٠١: ٥) منذ ذلك الحين، بدأت الصين بالتحول الى قوة تجارية وعسكرية عملاقة، وتمكنت من تجاوز ازمات داخلية متفرقة، لتستعيد هونغ كونغ من بريطانيا، وماكاو من البرتغال، وتتحوّل مع الوقت الى قوة صاعدة تتنامى قدراتها باطراد.

أولاً: مشكلة البحث:

شهد العالم تحولاً هائلاً في ميزان القوى العالمي، حيث تتصدر الصين مسرح الاحداث كقوة اقتصادية صاعدة لم يقتصر تأثير هذا الصعود على حدودها الداخلية، بل امتد ليشمل جميع انحاء العالم، مُحدثاً ثورة في العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. يُثير صعود الصين تساؤلات جوهرية حول التأثيرات الجيوسياسية لهذا التحول، مما يدفعنا الى طرح مشكلة البحث التالية:

ما هو التأثير الجيوبولتيكي لتطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين؟

ثانياً: فرضية البحث

يحدث تطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين تأثيرات جيوسياسية عميقة على النظام الدولي، مما يؤدي الى تغيير ميزان القوى العالمي ونشوء ديناميكيات جديدة في العلاقات الدولية. يؤدي صعود الصين كقوة اقتصادية الى تحول في ميزان القوى العالمي، مما يقلل من هيمنة الولايات المتحدة ويعزز نفوذ الصين في مختلف انحاء العالم. تؤثر القوة الاقتصادية للصين على سلوكها في العلاقات الدولية، مما يدفعها الى اتباع سياسة خارجية اكثر نشاطاً وحزمًا. تؤثر القوة الاقتصادية للصين على القضايا الامنية الدولية، مما يؤدي الى زيادة سباق التسلح وتغيّر انماط الصراع الدولي.

ثالثاً: حدود منطقة البحث:

تتحصر الحدود المكانية للبحث في الاطار الجغرافي السياسي للصين باعتبارها وحدة جغرافية طبيعية وبشرية واحدة.



شكل ١: خارطة الصين وفق حدود البحث.

المصدر: الانترنت على الموقع: <https://www.noonpost.com> تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/١

أبعاً: أهمية بحث

١- فهم التغيرات الجارية في النظام الدولي: يشهد العالم تحولاً هائلاً في ميزان القوى العالمي، حيث تتصدر الصين مسرح الاحداث كقوة اقتصادية صاعدة. لم يقتصر تأثير هذا الصعود على حدودها الداخلية، بل امتد ليشمل جميع انحاء العالم، مُحدثاً ثورة في العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. يُساعدنا فهم التأثيرات الجيوبولتيكية للصين على فهم التغيرات الجارية في النظام الدولي وديناميكيات العلاقات الدولية في ظل صعود قوة جديدة. فهم هذه التغيرات ضروري لوضع تصورات مستقبلية صحيحة واتخاذ قرارات استراتيجية سليمة.

٢- تقييم الفرص والتحديات المستقبلية: تمكننا دراسة هذه التأثيرات من تقييم الفرص والتحديات التي قد تواجهها الدول والمناطق المختلفة في ظل صعود الصين كقوة اقتصادية عظمى.

٣- صياغة سياسات خارجية فعالة: تُساعدنا معرفة التأثيرات الجيوسياسية للصين على صياغة سياسات خارجية فعالة تُمكن الدول من التعامل مع هذه القوة الصاعدة بشكل مُثمر.

خامساً: مفاهيم البحث

يتطلب البحث تحديد للمفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث وهي:

أ- القوة الاقتصادية: هي القدرة على انتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتُقاس بمؤشرات مثل الناتج المحلي الاجمالي، وصادرات السلع والخدمات، واحتياجات العملات الاجنبية. تُساعدنا القوة الاقتصادية على فهم كيف تُمكن الصين من ممارسة نفوذها في الساحة الدولية، وكيف تُستخدم مواردها الاقتصادية لتحقيق اهدافها السياسية.

ب- القدرة: هي قدرة الدولة او الفاعل على تحقيق اهدافها ومصالحها في الساحة الدولية. تتضمن القدرة جوانب متعددة، اهمها القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، القوة الثقافية، القوة التكنولوجية، القوة المؤسسية، في هذا البحث نركز بشكل خاص على تحليل كيف تُؤثر القوة الاقتصادية للصين على قدرتها الجيوبولتيكية.

ت- المكانة: هي الاعتراف والاحترام الذي تحظى به الدولة او الفاعل على الساحة الدولية. تتعلق المكانة بمجموعة من العوامل، اهمها، القوة، السمعة، التأثير، الشرعية. في هذا البحث، نركز بشكل خاص على تحليل كيف تُؤثر القوة الاقتصادية للصين على مكانتها الجيوبولتيكية

سادساً: اهداف البحث

: يهدف هذا البحث الى تحليل التأثير الجيوبولتيكي في تطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين بشكل دقيق وشامل، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تُساهم في فهم هذه الظاهرة المعقدة وتداعياتها على النظام الدولي.

وتشمل هذه الاهداف الرئيسية:

١- فهم جذور صعود الصين كقوة اقتصادية عظمى: تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية خلال العقود الماضية، دراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الصين، تقييم دور العوامل المؤسسية والسياسية في دعم صعود الصين الاقتصادي.

٢- تقييم تأثير القوة الاقتصادية للصين على ميزان القوى العالمي، تحليل التغيرات في توزيع القوة في النظام الدولي بعد صعود الصين كقوة اقتصادية عظمى، دراسة تأثير صعود الصين على العلاقات بين الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة واوروبا، تقييم احتمالية نشوء تحالفات جديدة او صراعات جيوسياسية نتيجة صعود الصين.

٣- تحليل التأثيرات الجيوبولتيكية لمبادرة الحزام والطريق: فهم اهداف مبادرة الحزام والطريق وآثارها الجيوبولتيكية على مختلف مناطق العالم، دراسة تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات بين الصين والدول المشاركة في المبادرة.

٤- فهم التأثيرات الاستراتيجية للقوة الاقتصادية للصين على القضايا الامنية الدولية، تحليل تأثير صعود الصين على سباق التسلح والنزاعات الاقليمية في مختلف انحاء العالم، دراسة تأثير القوة الاقتصادية للصين على التعاون الامني الدولي ومكافحة الارهاب، تقييم احتمالية نشوء صراعات جيوبوليتيكية جديدة بين الصين والدول الاخرى.

سابعاً: منهجية البحث

: تطلب تحليل الظاهرة استخدام المنهج التاريخي بهدف تتبع نشوء الدولة الصينية وتطورها الاقتصادي. كما اعتمد البحث المنهج التحليلي (تحليل القوة) لتحديد جوانب القوة والضعف في الصين لاسيما جوانب القوة الاقتصادية. علاوة على الاعتماد على المنهج الاستقرائي بهدف استشراف مستقبل القوة والقدرة الاقتصادية للصين.

ثامناً: هيكلية البحث

(المبحث الأول) : التحليل الجغرافي السياسي للقوة والقدرة الاقتصادية للصين أ) مرحلة ما قبل الاصلاح: هيمنة الايدولوجية الشيوعية على الاقتصاد ب) فرض قيود صارمة على المبادرة الخاصة ت) اقتصاد ضعيف واعتماده على المساعدة الخارجية (المبحث الثاني) : مرحلة الاصلاحات الاقتصادية أ) الانتقال الى اقتصاد السوق الاشتراكي ب) فتح باب الاستثمار الخارجي ت) الاستفادة من الاقتصاد الموجه لتعزيز الصناعات الاستراتيجية (المبحث الثالث) : التأثير الجيوبوليتيكي للقوة والقدرة الاقتصادية للصين في مكانتها العالمية أ) التأثير الجيوبوليتيكي للقوة الاقتصادية الصينية في سياساتها الخارجية ب) التأثير الجيوبوليتيكي للقوة الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانتها الدولية ت) مستقبل القوة الاقتصادية الصينية- الخاتمة- المصادر

المبحث الأول التحليل الجغرافي السياسي للقوة والقدرة الاقتصادية للصين

يعتبر التحليل الجغرافي السياسي للقوة الاقتصادية الصينية أداة اساسية لفهم التغيرات الجارية في النظام الدولي، وتأثيرها على التوازنات القائمة، وتحديد فرص التعاون والتكامل مع الصين. يتميز النظام الدولي بالتغير وعدم الثبات، فهو في حالة ديناميكية وحركة مستمرة، وعليه فان بقاء الدولة وقدرتها علي التأثير يعتمد بالمقام الأول على ما تملكه الدولة من موارد ومقومات طبيعية تتمثل في عدد سكانها الموارد والثروات، وايضا الذي يلعب دور كبير في استثمار مواردها، وعلاقاتها الخارجية وتحالفاتها الاقليمية والدولية (الطحاوي، ٢٠١٥ : ٧). تعد الصين واحدة من الدول التي يمكن ان نطلق عليها دول الفواعل، والتي تتمتع بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية والتي مكنتها لتتبو مكانة دولية كبرى في النظام الدولي، كما انها ذات حضارة عريقة امتدت الالف السنين، فتسعي الصين لاستعادة امجادها والوصول الي القمة. وضعت الصين استراتيجية ثابتة للنهوض والتقدم، وكانت البداية بالتنمية البشرية، ثم التنمية السياسية والاقتصادية، وسعت لتحسين ناتجها المحلي ورفع مستوى معيشة الفرد، وها هي تحصد ماقامت بزراعته لتصبح ثاني اكبر اقتصاد عالمي . ومن المتوقع في السنوات القادمة ان يشهد العالم تراجع لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية، وانتهاء النظام العالمي الجديد الذي انفردت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية بالعالم كقوة عظمى واحدة، وفي مقابل ذلك تنامي الدور الصيني (حمدي، ١٩٩٧ : ١٠٣).

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاصلاح: هيمنة الايدولوجية الشيوعية على الاقتصاد

شهدت الصين تحولات هائلة في قوتها وقدراتها الاقتصادية خلال العقود الماضية، ولعبت مرحلة ما قبل الاصلاح، التي اتسمت بهيمنة الايدولوجية الشيوعية على الاقتصاد، دوراً هاماً في تشكيل مسارها الحالي. في الأول من اكتوبر عام ١٩٤٩ م، اعلن الزعيم الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ انشاء جمهورية الصين الشعبية. انهى هذا الاعلان الحرب الاهلية المكلفة واسعة النطاق بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب القومي، او الكومينتانغ، والتي اندلعت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وسبقها صراع متقطع بين الجانبين. منذ عشرينيات القرن العشرين. كما ادى انشاء جمهورية الصين الشعبية الى استكمال العملية الطويلة من الاضطرابات الحكومية في الصين والتي بدأت بفعل الثورة الصينية في عام ١٩١١م (فتوح ، ٢٠٠٢ : ٣٤) كان الحزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس عام ١٩٢١ في شنغهاي، موجوداً في الاصل كمجموعة دراسية تعمل ضمن حدود الجبهة المتحدة الأولى مع الحزب القومي. انضم الشيوعيون الصينيون الى الجيش القومي في الحملة الشمالية في الفترة من ١٩٢٦ الى ١٩٢٧ لتخليص الامة من امراء الحرب الذين حالوا دون تشكيل حكومة مركزية قوية. واستمر هذا التعاون حتى "الارهاب الابيض" عام ١٩٢٧، عندما انقلب القوميون على الشيوعيين، فقتلهم او طهروهم من الحزب (تشوي، ١٩٨٦ : ٢٣) بعد الغزو الياباني لمنشوريا في عام ١٩٣١، واجهت حكومة جمهورية الصين التهديد الثلاثي المتمثل في الغزو الياباني، والانتفاضة الشيوعية، وتمرد امراء الحرب. بسبب الاحباط من تركيز الزعيم

مجلة الفارابي للعلوم الانسانية العدد (٧) الجزء (٤) آيار لعام ٢٠٢٥

القومي تشيانج كاي شيك على التهديدات الداخلية بدلاً من الهجوم الياباني، اختطفت مجموعة من الجزرلات تشيانج في عام ١٩٣٧ واجبروه على إعادة النظر في التعاون مع الجيش الشيوعي (أريج، ٢٠٢٤: ٤٨) كما هو الحال مع الجهد الأول للتعاون بين الحكومة القومية والحزب الشيوعي الصيني، لم تدم هذه الجبهة المتحدة الثانية طويلاً. انفق القوميون الموارد اللازمة لاحتواء الشيوعيين، بدلاً من التركيز بشكل كامل على اليابان، بينما عمل الشيوعيون على تعزيز نفوذهم في المجتمع الريفي. خلال الحرب العالمية الثانية، زاد الدعم الشعبي للشيوعيين. افاد المسؤولون الأمريكيون في الصين عن قمع ديكتاتوري للمعارضة في المناطق التي يسيطر عليها القوميون. هذه السياسات غير الديمقراطية، جنباً الى جنب مع الفساد في زمن الحرب، جعلت حكومة جمهورية الصين عرضة للتهديد الشيوعي. ومن جانبه، حقق الحزب الشيوعي الصيني نجاحاً في جهوده المبكرة لاصلاح الاراضي، واشاد به الفلاحون لجهوده التي لا تكل في محاربة الغزاة اليابانيين (قنديل، ٢٠٠٦: ١٨) كان استسلام اليابان بمثابة تهديد لعودة الحرب الاهلية الصينية. ورغم ان حكومة تشيانج كاي شيك القومية كانت ديمقراطية اسمياً فقط، الا انها استمرت في تلقي الدعم الأمريكي. وباعتبارها حليفاً سابقاً في زمن الحرب والخيار الوحيد القابل للتطبيق لمنع السيطرة الشيوعية على الصين، نقلت القوات الامريكية عشرات الالاف من القوات الصينية القومية الى الاراضي التي احتلتها اليابان سابقاً وسمحت لهم بقبول الاستسلام الياباني (باتيسن، ٢٠٠٩: ١٩). وفي الوقت نفسه، احتل الاتحاد السوفييتي منشوريا ولم ينسحب الا عندما كانت القوات الشيوعية الصينية في مكانها للمطالبة بتلك الاراضي. وفي عام ١٩٤٥، التقى زعماء الحزبين القومي والشيوعي، تشيانج كاي شيك وماو تسي تونج، لاجراء سلسلة من المفاوضات بشأن تشكيل حكومة ما بعد الحرب. واتفق الجانبان على اهمية الديمقراطية والجيش الموحد والمساواة بين جميع الاحزاب السياسية الصينية (Koshiro, 2024: 26) ومع ذلك، كانت الهدنة هشة. وعلى الرغم من جهود الوساطة المتكررة التي بذلها الجنرال الأمريكي جورج مارشال، بحلول عام ١٩٤٦، انخرط الجانبان في حرب اهلية شاملة. لقد احبطت سنوات من انعدام الثقة المتبادلة محاولات تشكيل حكومة ائتلافية. ومع اشتداد حدة الحرب الاهلية بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩، بدا انتصار الشيوعيين حتمياً بشكل متزايد (باتيسن، ٢٠٠٩: ٢١) ورغم ان الشيوعيين لم يسيطروا بعد على اي مدن رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تمتعوا بدعم شعبي قوي وتنظيم عسكري متفوق ومعنويات عالية. كما استولوا على مخزون كبير من الاسلحة من الامدادات اليابانية في منشوريا، الامر الذي عزز موقفهم في الصراع (يوسف، ٢٠١٨: ٣٩٥) بحلول اوائل عام ١٩٤٧، بدأت حكومة جمهورية الصين بالفعل في النظر الى مقاطعة جزيرة تايوان، قبالة ساحل فوجيان، كنقطة تراجع محتملة. ورغم ان المسؤولين في ادارة الرئيس هاري ترومان لم يكونوا مقتنعين بالاهمية الاستراتيجية للحفاظ على العلاقات مع الصين القومية، الا ان احدا في حكومة الولايات المتحدة لم يرغب في ان يُتهم بتسهيل "خسارة" الصين للشيوعية (هبة الله، ٢٠٢٤: ١٤٩) واصلت الولايات المتحدة تقديم المساعدات العسكرية والمالية للقوميين المكافحين، ولكن ليس بالمستوى الذي كان يامله تشيانج كاي شيك. في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٩، وبعد سلسلة من الانتصارات العسكرية التي حققها الحزب الشيوعي، اعلن ماو تسي تونج تأسيس جمهورية الصين الشعبية، مما اجبر تشيانج كاي شيك وقواته على الفرار الى تايوان لاعادة تجميع صفوفهم والتخطيط لجهود استعادة البر الرئيسي (هبة الله، ٢٠٢٤: ١٥٢) ومع ذلك، اعاقبت السياسة الداخلية والتوترات العالمية قدرة جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة على ايجاد ارضية مشتركة في اعقاب تأسيس الدولة الصينية الجديدة. في اغسطس/اب ١٩٤٩، نشرت ادارة ترومان "الكتاب الابيض للصين"، الذي حدد السياسة الاميركية تجاه الصين، استناداً الى المبدأ القائل بان القوات الصينية وحدها هي القادرة على تحديد نتيجة الحرب الاهلية. ومع ذلك، فشلت هذه الخطوة في حماية ادارة ترومان من الاتهامات السياسية بـ"خسارة" الصين (باسم، جمانة، ٢٠٢٢: ٦٣٢) لقد غدت الطبيعة غير المكتملة للثورة، التي تركت حكومة وجيشاً قوميين منفيين في تايوان، الاعتقاد بين المناهضين للشيوعية في الولايات المتحدة بان نتيجة الصراع لا تزال قابلة للعكس. ومع ذلك، ادى اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٠، والتي وضعت جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة على جانبيين متعارضين من صراع دولي، الى انتهاء اي فرصة للمصالحة بين البلدين وفي محاولة لمنع الصراع الكوري من الانتشار جنوباً، تبنت الولايات المتحدة سياسة حماية حكومة شيانج كاي شيك في تايوان. لاكثر من عقدين من الزمان بعد الثورة الصينية عام ١٩٤٩، كان هناك القليل من الاتصالات والتجارة المحدودة وعدم وجود علاقات دبلوماسية بين واشنطن وبكين. ولم تبدأ الجهود الدبلوماسية في تخفيف التوترات وتحسين العلاقات بين الجانبين الا في سبعينيات القرن العشرين حيث واصلت الولايات المتحدة الاعتراف بجمهورية الصين، الواقعة في تايوان، باعتبارها الحكومة الحقيقية للصين ودعمت احتفاظ تلك الحكومة بمقعد الصين في الامم المتحدة (جميل، مصطفى، ٢٠٢٢: ٢٨٦).

جدول (١) مراحل توسع الصين الجغرافي وتأثيرها الجيوبوليتيكي.

التأثير الاقتصادي	التأثير الجيوبوليتيكي	التوسع الجغرافي	المرحلة الزمنية
السيطرة على الطرق التجارية البرية	تعزيز الدفاعات ضد القبائل البدوية	التوسع نحو التبت ومنغوليا الداخلية	٢٠٠ ق.م - ٢٢٠ م

مجلة الفارابي للعلوم الانسانية العدد (٧) الجزء (٤) آيار لعام ٢٠٢٥

١٢٧٩ - ١٣٦٨ م	سيطرة المغول على الصين (اسرة يونان)	انفتاح الصين على التجارة العالمية	توسع التجارة عبر طريق الحرير
١٤٠٠ - ١٧٠٠ م	توسع نحو جنوب شرق اسيا وشينجيانغ	فرض النفوذ على الجيران	تعزيز التجارة البحرية
١٨٠٠ - ١٩٠٠ م	التدخل الاوروبي في الصين	ضعف السيادة الوطنية	تراجع الاقتصاد بسبب الحروب الافيونية
الان - ١٩٤٩	استعادة منغوليا الداخلية والتبتي	توحيد الصين وتقوية السلطة المركزية	تحول الصين الى قوة اقتصادية عظمى

المصدر: الجدول من عمل الباحثة

المطلب الثاني: فرض قيود صارمة على المبادرة الخاصة

فرضت الصين قيودًا مختلفة على المبادرة الخاصة، وخاصة في مجالات التمويل والتنمية الحضرية. ولهذه القيود آثار كبيرة على الشركات المملوكة للقطاع الخاص، وخاصة فيما يتعلق بالابتكار واستخدام الأراضي. إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات المملوكة للقطاع الخاص في الصين هو القيود المالية التي تعيق قدرتها على الابتكار. وبالمقارنة مع الشركات المملوكة للدولة، تواجه الشركات الخاصة صعوبات أكبر بكثير في الوصول إلى التمويل، مما يحد من قدرتها على التقدم التكنولوجي والمشاريع المستدامة. وعلى الرغم من أن سياسات التمويل الأخضر كانت فعالة في تخفيف القيود المالية بشكل عام، فإن الشركات الخاصة لديها وصول محدود نسبيًا إلى هذه الأموال، مما يحد من قدرتها على المشاركة في المشاريع الخضراء (كونراد، ٢٠٠٣: ٤٦٢) وعلاوة على ذلك، يخضع تطوير الأراضي الحضرية في الصين لقواعد صارمة فيما يتعلق بنسبة المساحة الأرضية. وفي حين يحاول المطورون غالبًا تجاوز هذه القيود، تظل الفجوة بين نسبة المساحة الأرضية التنظيمية ونسبة المساحة الأرضية المثلث للقطاع الخاص كبيرة، مما يشير إلى قيود شديدة التقييد. ومن المرجح أن يحصل المطورون الذين لديهم علاقات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين على تعديلات تصاعدية لنسبة المساحة الأرضية، مما يشير إلى أن الامتثال لهذه القواعد يتأثر بالفساد (يامن، ٢٠١١: ٣١٥) بشكل عام، تفرض الصين قيودًا صارمة على المبادرات الخاصة، وخاصة من خلال القيود المالية ولوائح استخدام الأراضي. وتعوق هذه القيود بشكل كبير إمكانات النمو والقدرة على الابتكار لدى القطاع الخاص، مما يجعل من الصعب على الشركات الخاصة التنافس مع الكيانات المملوكة للدولة (Abu-Lila, 2021: 18).

المطلب الثالث: الضعف الاقتصادي والاعتماد على المساعدات الخارجية

إن تحليل مدى اعتماد دولة ما على المساعدات الخارجية وربط ذلك بالضعف الاقتصادي هو موضوع معقد يتطلب دراسة شاملة للعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية. ونظرًا للنطاق الواسع لهذه القضية، يركز هذا القسم على الصين كدراسة حالة لتوضيح العلاقة بين الاعتماد على المساعدات الخارجية والقوة الاقتصادية (عبد الحى، ٢٠٢٣: ١٦١).

أولاً: الاعتماد على المساعدات الخارجية

تعريف: المساعدات الخارجية تشير إلى الموارد المالية أو الخدمات التي تقدمها دولة إلى دولة أخرى دون عائد مادي فوري (محمد، ٢٠١٤: ١٦).

اشكال المساعدات الخارجية:

١. المساعدات الرسمية: تقدمها الحكومات والوكالات الدولية.

٢. المساعدات الطوعية: تقدمها المنظمات غير الحكومية والافراد.

دوافع تقديم المساعدات:

١. المساعدات الانسانية: مساعدة الدول الفقيرة في تلبية الاحتياجات الاساسية.

٢. السياسية: تعزيز النفوذ السياسي وتحقيق المصالح الاستراتيجية.

٣. الاقتصادية: فتح اسواق جديدة وتشجيع الاستثمار.

ثانياً: الضعف الاقتصادي

مؤشرات الضعف الاقتصادي:

١. انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. ٢. ارتفاع معدلات البطالة والتضخم. ٣. عدم الاستقرار المالي. ٤. الاعتماد على الصادرات او المساعدات الخارجية. ٥. ضعف البنية الاساسية.

اسباب الضعف الاقتصادي: ١. سوء الادارة الاقتصادية. ٢. الفساد. ٣. عدم الاستقرار السياسي. ٤. الكوارث الطبيعية. ٥. ندرة الموارد الطبيعية.

ثالثا: العلاقة بين الضعف الاقتصادي والاعتماد على المساعدات الخارجية

ان الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية من شأنه ان يضعف الاقتصادات الوطنية من خلال خلق اعتماد طويل الامد على الدول المانحة، وبالتالي تقليل الحوافز لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، عندما يتم استخدامها بشكل فعال، يمكن للمساعدات الخارجية ان تحفز النمو الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية الاساسية، وتعزيز راس المال البشري، وتوليد فرص العمل (Kirss, 2018: 120).

رابعا: القوة الاقتصادية للصين والاعتماد على المساعدات الخارجية

١. تعتبر الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم، حيث شهدت عقوداً من النمو الاقتصادي السريع.
٢. تعتمد الصين بشكل كبير على الصادرات وهي وجهة رئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر.
٣. على الرغم من نجاحها الاقتصادي، تواجه الصين تحديات مثل مستويات الديون المرتفعة، وعدم المساواة في الدخل، وتباطؤ النمو الاقتصادي.
٤. لقد بذلت البلاد جهوداً كبيرة للحد من اعتمادها على المساعدات الاجنبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وخاصة في القطاعات التكنولوجية والصناعية (عبد الحى، ٢٠٢٣: ١٦٤). جدول (٢) التأثيرات الجيوبوليتيكية والاقتصادية.

التأثيرات على الاقتصاد	التأثيرات الجيوبوليتيكية	العامل
تعزيز الصادرات والاستثمارات	تحكم في طرق التجارة العالمية	الموقع الجغرافي
دعم الصناعات الثقيلة والطاقة	وفرة المعادن والطاقة في شينجيانغ والتبت	الموارد الطبيعية
الحاجة الى تطوير البنية التحتية الدفاعية	تحديات في تأمين الاستقرار الداخلي	الحدود المتنوعة
تؤثر على العلاقات التجارية والاستثمارات	صراعات في بحر الصين الجنوبي وتايوان	النزاعات الإقليمية
تسهيل التجارة الداخلية والخارجية	تطوير القناة الكبرى وشبكات النقل	البنية التحتية

المصدر: الجدول من عمل الباحثة

البحث الثاني مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

منذ تسعينيات القرن العشرين، تعمل الصين على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف مناطق العالم، بهدف دمج اقتصادها في النظام الاقتصادي العالمي والوصول الى مستوى القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية الكبرى. ولتحقيق ذلك، تبنت الصين استراتيجية تنويع مصادرها وعلاقاتها، والسعي الى كسب شركاء جدد وتجنب الاعتماد على منطقة او سوق واحدة. وركزت الصين بشكل خاص على تعزيز علاقاتها مع الدول عبر القارات المختلفة، وخاصة تلك الغنية بالموارد الاقتصادية والتي تمتلك اسواقاً كبيرة يمكن ان تستفيد منها المنتجات الصناعية والتكنولوجية الصينية. ونظرا لحاجتها الى موارد الطاقة، باعتبارها ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، فقد استثمرت الصين استراتيجيا في المناطق الغنية بالنفط والمعادن. بالإضافة الى ذلك، ركزت الصين على الدول ذات الاسواق الاستهلاكية الكبيرة لتسهيل توزيع منتجاتها الصناعية والتكنولوجية (بوفنش، وسيلة، ٢٠٢١: ٦٩٧) وعلاوة على ذلك، تهدف الصين الى تغيير النظام الاقتصادي العالمي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، الى نظام متعدد الاقطاب يشجع التنوع الاقتصادي. ولتحقيق هذه الغاية، شجعت الصين انشاء تحالفات اقتصادية مختلفة وجهات فاعلة دولية. ومن بين الاستراتيجيات الرئيسية التي اقترحتها الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي مبادرة الحزام والطريق، التي تشمل الطرق البرية والبحرية وحتى الرقمية. وتسعى هذه المبادرة الى خلق بديل للعولمة الغربية وإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الدولي من خلال تكثيف التعاون الاقتصادي عبر القارات (شارف، ٢٠١٨: ٢٠١) تمثل مبادرة الحزام والطريق تحولا كبيرا في استراتيجية الصين لتعزيز علاقاتها الدولية. وتهدف هذه المبادرة الى ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول متعددة عبر قارات مختلفة وربط هذه الاقتصادات. وقد نجحت الصين في حشد الدعم من العديد من الدول التي ترى هذه المبادرة مفيدة وعلى استعداد للتعاون في تنفيذها. ومع ذلك، هناك معارضة ايضاً، حيث ترى بعض الدول والقوى العالمية ان المبادرة تشكل تهديداً لمصالحها الاقتصادية ونفوذها الجيوسياسي. وقد حاولت هذه المعارضة عرقلة او تقويض المبادرة، واعتبارها جزءاً من طموح الصين الاوسع لانشاء شبكة اقتصادية عالمية تعزز مكانتها في النظام الدولي (صابر، صفاء، ٢٠٢٢: ٩) تعود اصول الاصلاحات الاقتصادية في الصين الى اوائل ثمانينيات القرن العشرين، في اعقاب ازمة الديون المعروفة، والتي اندلعت بسبب

عجز المكسيك عن الوفاء بالتزاماتها المالية. واضطرت المكسيك، التي كانت واحدة من اكثر الدول مديونية في ذلك الوقت، الى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما ادى الى تنفيذ سلسلة من برامج التكيف الهيكلي. وقد تم تنفيذ هذه البرامج، التي يشار اليها عادة باسم "تدابير الاستقرار والتكيف الهيكلي"، منذ عام ١٩٨٢ (حواس، ٢٠٢٠: ٤٦١) منذ اوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان هناك اتجاه عالمي، سواء في الدول المتقدمة او النامية، نحو سياسات موجهة نحو السوق. وكان هذا التحول يهدف الى الحد من التشوهات الناجمة عن التدخل المفرط للدولة وكان يُعرف باسم "سياسات التكيف الهيكلي" او "سياسات الاستقرار والاصلاح" في العديد من البلدان. تم تفسير مصطلح "الاصلاح الاقتصادي" بشكل مختلف بناءً على وجهات نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. ولكن التعريف المقبول على نطاق واسع هو ان الاصلاح الاقتصادي يتألف من عمليات تدريجية مصممة لاجداث تغييرات جوهرية في اساليب تعبئة الموارد، وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن تلبية الاحتياجات المجتمعية في الامدين الطويل والقصير. وينطوي الاصلاح الاقتصادي في الاساس على تعديل السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات البنوية في اقتصاد الامة (براساد، ٢٠١٧: ٢٥).

أ. **الانتقال الى اقتصاد السوق الاشتراكي:** بدأت عملية الاصلاح الاقتصادي في الصين في عام ١٩٧٨، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، نما اقتصاد البلاد بمعدل سنوي متوسط بلغ حوالي ١٠٪ (بطرس، ٢٠١٨: ١٠٥) تبنت الصين نهجًا تدريجيًا لاصلاح الاقتصاد. وعلى الرغم من تحرير اليات السوق، فقد حافظت الدولة على دور قوي في تحديد وتنفيذ سياسات التنمية. لم تقتصر الاصلاحات الاقتصادية على تطوير الصناعات التي وضعت الصين كواحدة من اكبر الدول المصدرة في العالم. بدلا من ذلك، بدأت عملية الاصلاح بالقطاع الأولي، الذي يستوعب اكبر حصة من القوى العاملة - الزراعة (الحمش، ٢٠٠٢: ١٠٨) في البداية، تم الغاء التعاونيات الزراعية بحلول اواخر السبعينيات، وتم تحرير القطاع الزراعي الى حد كبير. وفي تحول بعيدًا عن سياسات ماو تسي تونج، تم تخفيف قيود التخطيط المركزي على الزراعة، وتم منح التعاونيات المتبقية الاستقلال لادارة نفسها على اساس مبادئ الربح والخسارة (وو بن، ١٩٦٩: ١٣٢) خلال الثمانينيات، شكلت الصناعات الزراعية ٢٣٪ من اجمالي الانتاج الزراعي. وقد ساعد هذا التحول في امتصاص البطالة الريفية، التي زادت مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث استوعب نمو القطاع الصناعي والخدمي نسبة كبيرة من عاطلين عن العمل. ونتيجة لاصلاحات القطاع الزراعي، انتشرت الصين ما يقرب من ١٧٠ مليون مزارع من براثن الفقر المدقع بحلول منتصف الثمانينيات، وهو ما يمثل انجازا كبيرا (فرنسوا، ١٩٩٤: ٢٥٨) وفي عام ١٩٩٢، اعلن الزعيم الصيني دينج شياو بينج عن سلسلة من القرارات السياسية الرامية الى تسريع الاصلاحات الاقتصادية. وقد تمت الموافقة على هذه القرارات في المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني. كان الهدف الرئيسي للصين في التسعينيات هو انشاء "اقتصاد السوق الاشتراكي" - وهو النظام الذي احتفظ بالاطار السياسي للاشتراكية مع دمج التغييرات الاقتصادية الجريئة (تمارار احمد، ٢٠٢١: ١١٧) ومن خلال هذه الاصلاحات، تجاوزت الصين الاقتصادات الاسيوية الاخرى التي تعتمد على التصدير مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، وخاصة بعد السماح للشركات العالمية الكبرى بانشاء عمليات داخل البلاد لتعزيز الصادرات.

ب. **الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية:** في عام ١٩٧٨، قررت القيادة الصينية السماح بالاستثمار الاجنبي المباشر في "المناطق الاقتصادية الخاصة" المحددة بالقرب من المدن الساحلية في الصين. وتم تنفيذ الانفتاح على الاستثمار الاجنبي في الصين على مراحل. في البداية، حددت الحكومة قطاعات محددة حيث يمكن للشركات الاجنبية الاستثمار، وتوسعت هذه القائمة تدريجيًا بمرور الوقت. بالإضافة الى ذلك، عرضت الحكومة حوافز مثل الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية لجذب المستثمرين الاجانب (هان، ٢٠١٦: ١٢٠) خلال اوائل الثمانينيات، توسع عدد المناطق الاقتصادية الخاصة، وبحلول عام ١٩٩٣، كان هناك ١٤ مدينة ساحلية وثلاث مناطق استثمارية مفتوحة اضافية. وبحلول عام ٢٠٠٠، نما عدد المناطق الاقتصادية بشكل كبير، مما جذب تدفقًا كبيرًا من راس المال الاجنبي. ونتيجة لذلك، ارتفع الدخل الوطني، واستقرت معدلات التضخم، وارتفعت الاستثمارات خارج ميزانية الدولة (اسماعيل، علي، ٢٠١٩: ٢٩) على الرغم من موجة انهيار النظام الاشتراكي في اوروبا الوسطى والشرقية في نهاية الثمانينيات، تمكنت الصين من تجنب مثل هذه الاضطرابات من خلال بنيتها السياسية الجامدة. وقد سمح هذا الاستقرار للصين بمواصلة السعي الى التنمية الاقتصادية دون ان تتأثر بعدم الاستقرار السياسي الذي ابتلي به دول اشتراكية اخرى. لقد اثبت قرار الصين بفتح ابوابها للاستثمار الاجنبي انه خطوة استراتيجية ومحسوبة جيدًا، مما ساهم بشكل كبير في تحولها الى قوة اقتصادية عالمية. ومع ذلك، لم يات هذا التحول دون تحديات، حيث تطلب اصلاحات مستمرة لتحسين مناخ الاستثمار (عدنان، ٢٠١٣: ٢٤) واجهت السلطات الصينية في البداية عقبات بيروقراطية امام الاستثمارات الاجنبية وافترقت الى الخبرة في الاقتصادات التي تحركها السوق. ومع مرور الوقت، نفذت التعديلات اللازمة لمعالجة هذه التحديات وجذب المزيد من راس المال الاجنبي.

ج. الاستفادة من الاقتصاد الموجه لتعزيز الصناعات الاستراتيجية: تمثل الصين نموذجاً بارزاً لكيفية الاستفادة من الاقتصاد الموجه لتحقيق اهداف تنموية طموحة، وخاصة في تعزيز الصناعات الاستراتيجية. وقد نجحت الدولة في تحويل نهجها الاقتصادي الى أداة فعالة لتعزيز مكانتها كقائد صناعي عالمي. يشير الاقتصاد الموجه الى نظام اقتصادي تلعب فيه الدولة دوراً نشطاً في توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية. وفي الصين، تعمل هذه الآلية كأداة أساسية لتنفيذ استراتيجيات صناعية طويلة الأجل. من خلال توظيف سياسات وتدخلات حكومية مختلفة، تمكنت الصين من توجيه الموارد والاستثمارات الى قطاعات رئيسية مثل التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة. يتضمن الاستخدام الاستراتيجي للصين للاقتصاد الموجه ما يلي (زواوي، ٢٠٢٢: ٨١):

١. تحديد الاهداف الصناعية الاستراتيجية بوضوح.
 ٢. تخصيص الاستثمارات العامة والخاصة للقطاعات المستهدفة.
 ٣. دعم مبادرات البحث والتطوير.
 ٤. تطوير قوة عاملة ماهرة من خلال الجامعات المتخصصة وبرامج التدريب.
 ٥. حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال التعريفات الجمركية والقيود الاستثمارية.
- ومن خلال هذه السياسات، نجحت الصين في تعزيز قاعدتها الصناعية وتعزيز نفوذها الاقتصادي العالمي، ووضعت نفسها كمنافس هائل في الاسواق الدولية.

المبحث الثالث التأثير الجيوبولتيكي للقوة والقدرة الاقتصادية للصين في مكانتها العالمية

ان قدرة اي دولة على انتاج وتوزيع السلع والخدمات تعكس قوتها الاقتصادية وقدرتها المالية. وتشمل هذه القوة الاقتصادية جوانب مختلفة، مثل الناتج المحلي الاجمالي، وحجم التجارة، والاستثمارات الدولية، والقدرة على التأثير على الاسواق العالمية. وفقاً لنظرية ريتشارد هاس في الجغرافيا السياسية الاقتصادية، فان استخدام الموارد الاقتصادية امر بالغ الاهمية لتعزيز النفوذ السياسي. وتمكن القوة الاقتصادية الدول من تعزيز مصالحها من خلال استراتيجيات مختلفة، مثل التجارة والاستثمار والمساعدات الانمائية. في العقود الاخيرة، خضع النظام الدولي لتحولات جوهرية اثرت بشكل كبير على توازن القوى والعلاقات العالمية. وفي اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت قوى جديدة تسعى الى اعادة تشكيل النظام العالمي وفقاً لرؤاها الخاصة. ومن بين هذه القوى الصاعدة، تبرز الصين كدولة حققت نمواً اقتصادياً هائلاً على مدى العقود الماضية، مما عزز مكانتها كقوة عالمية صاعدة (حيدر، ٢٠٢٣: ١٠٠).

أ. التأثير الجيوبولتيكي للقوة الاقتصادية الصينية في سياساتها الخارجية اصبحت الصين، باقتصادها المتنامي بسرعة، قوة جيوبولتيكية كبرى تؤثر سياساتها الخارجية بشكل كبير على النظام الدولي. وقد سمح الانتقال من دولة نامية الى قوة اقتصادية عالمية للصين بتشكيل نظام عالمي يتماشى مع مصالحها الوطنية ورؤيتها الاستراتيجية. القوة الاقتصادية عامل حاسم في تشكيل السياسات الخارجية للصين، ومن المتوقع ان يزداد تأثيرها على النظام الدولي في السنوات القادمة مع استمرار الصين في النمو والتطور (احمد، ٢٠٢١: ٢٦٩) ابعاد التأثير الجيوبولتيكي للقوة الاقتصادية الصينية:

١. مبادرة الحزام والطريق: تعمل هذه المبادرة الطموحة كواحدة من ابرز أدوات الصين لتوسيع نفوذها العالمي. وهي تهدف الى ربط الصين بدول في اسيا واوروبا وافريقيا من خلال شبكة واسعة من مشاريع البنية الاساسية، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، تسعى الصين الى تأمين الوصول الى المواد الخام، وتوسيع اسواق منتجاتها، وتعزيز نفوذها السياسي في الدول المشاركة.
 ٢. الدبلوماسية الاقتصادية: تعتمد الصين بشكل كبير على الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق اهدافها الجيوسياسية. وهي تستخدم المساعدات المالية والاستثمارات والمساعدات الاقتصادية كأدوات للتأثير على سياسات الدول الاخرى ودمجها في مجالها الاقتصادي.
 ٣. المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة: يعتبر التنافس المتزايد بين الصين والولايات المتحدة محركاً رئيسياً للتطورات الجيوسياسية الحالية. تسعى الصين الى تحدي الهيمنة الامريكية على النظام العالمي وتعزيز نظام عالمي متعدد الاقطاب يقلل من هيمنة الولايات المتحدة.
 ٤. حماية المصالح التجارية الصينية: تعمل الصين بنشاط على حماية مصالح شركاتها المتعددة الجنسيات ودعمها في الاسواق العالمية. كما تستغل نفوذها الاقتصادي للضغط على الدول الاخرى لمنح شروط مواتية للشركات الصينية.
- مع استمرار القوة الاقتصادية للصين في الارتفاع، من المتوقع ان يتوسع نفوذها على الجغرافيا السياسية العالمية بشكل اكبر.

ب. التأثير الجيوبولتيكي للقوة الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانتها العالمية

لا تقتصر القوة العالمية على القدرات العسكرية والاقتصادية فحسب، بل تمتد الى ما يُعرف بـ "القوة الناعمة"، والتي تشير الى قدرة الدولة على جذب الآخرين والتأثير عليهم. تتجلى هذه القوة من خلال الدبلوماسية الثقافية، والمساعدات الدولية، والاتصالات الاستراتيجية. تسعى الصين بنشاط الى تعزيز قوتها الناعمة من خلال الترويج لثقافتها، وتوسيع الشراكات الدولية، والدعوة الى التعاون العالمي من خلال المبادرات الاقتصادية (وليد، ٢٠١٧: ٥) في السنوات الاخيرة، شهد العالم تحولات عميقة في توازن القوة الدولية، مع ظهور الصين كقوة هائلة تتحدى هيمنة الولايات المتحدة التقليدية. وقد ادى هذا التحول الى تكثيف المنافسة الاستراتيجية بين القوتين العظميين عبر المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية، مما يمثل تحديات وفرصًا للنظام العالمي. اما الاسباب وراء المنافسة الاستراتيجية تتمثل بما يلي (اليسار، ٢٠١٨: ١١).

١. المنافسة الاقتصادية: تهدف كل من الصين والولايات المتحدة الى ترسيخ مكانتهما كلاعبين اقتصاديين مهيمنين من خلال السيطرة على الاسواق العالمية، وتعزيز التنمية التكنولوجية، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية في جميع انحاء العالم.

٢. التنافس التكنولوجي: يمتد التنافس الى التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة الكمومية، حيث تسعى كلتا الدولتين الى ترسيخ التفوق التكنولوجي.

٣. البناء العسكري: تعمل كل من الصين والولايات المتحدة على تحديث قواتهما العسكرية وتطوير اسلحة متقدمة وتشكيل تحالفات استراتيجية، مما يؤدي الى زيادة التوترات العسكرية العالمية.

٤. الاختلافات الايديولوجية: لدى البلدين أنظمة سياسية وايدولوجية مختلفة تمامًا، حيث تدافع الولايات المتحدة عن الديمقراطية وحقوق الانسان، بينما تروج الصين لنموذجها الاشتراكي الذي تسيطر عليه الدولة (جمال، ٢٠١٧: ٥٢).

٥. النفوذ العالمي: تتنافس الصين والولايات المتحدة على النفوذ الجيوسياسي في مناطق رئيسية مثل اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، مما يؤدي الى مواجهات دبلوماسية واقتصادية.

بعد التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة احد اكثر التحديات اهمية التي تشكل المشهد العالمي في القرن الحادي والعشرين، مع آثار بعيدة المدى على السياسة الدولية والتجارة والامن.

ج. مستقبل القوة الاقتصادية الصينية: لقد شهدت الصين نموًا اقتصاديا غير مسبوق على مدى العقود الماضية، حيث تحولت من اقتصاد زراعي الى عملاق اقتصادي عالمي. ومع ذلك، فان هذا الصعود السريع يثير تساؤلات حول المسار المستقبلي للاقتصاد الصيني والعوامل الرئيسية التي ستشكل مساره. العوامل الرئيسية المؤثرة على المستقبل الاقتصادي للصين تتمثل بما يلي (احمد، دينا، ٢٠٢٣: ٢٧٦).

١. التحول الهيكلي: تتحول الصين من نموذج النمو القائم على التصنيع الى اقتصاد قائم على الابتكار والخدمات. ويطرح هذا التحول تحديات مثل اعادة هيكلة الصناعات التقليدية وتعزيز الانتاجية مع فتح افاق جديدة للنمو المستدام.

٢. التغيرات الديموغرافية: تواجه الصين شيخوخة السكان، وهو ما يفرض ضغوطا على نظام التقاعد لديها، ويقلل من توفر القوى العاملة، وربما يؤدي الى ابطاء التوسع الاقتصادي.

٣. الحروب التجارية والتوترات العالمية: تؤثر النزاعات التجارية المتصاعدة مع الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية الاخرى على سلاسل التوريد وتكاليف الانتاج، مما يشكل مخاطر على النمو الطويل الاجل.

٤. ارتفاع مستويات الديون: ان الديون الصينية المرتفعة، سواء على مستوى الشركات او الحكومة، تشكل مخاطر على الاستقرار المالي والاستدامة الاقتصادية.

٥. التحديات المناخية: تشكل مستويات سطح البحر المرتفعة، والاحداث الجوية المتطرفة، والتدهور البيئي تهديدات كبيرة للقطاعات الزراعية والبنية الاساسية والصناعية في الصين، مما يتطلب استثمارات كبيرة في المرونة المناخية.

٦. التفاوت الاجتماعي: ان فجوة الثروة المتزايدة الاتساع بين السكان الحضريين والريفيين تشكل تحديات اجتماعية واقتصادية يمكن ان تؤثر على الاستقرار الطويل الاجل وانماط الاستهلاك المحلي.

اما العوامل المؤثرة في توفير فرص النمو المستقبلي تشمل (عبد العزيز، غزلان، ٢٠٢٠: ٢٠١).

١. توسيع الاسواق المحلية: تقدم قاعدة المستهلكين الضخمة في الصين فرصًا كبيرة للتوسع الاقتصادي المستمر، وخاصة في قطاع الخدمات.

٢. الابتكار التكنولوجي: بفضل الاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير، اصبحت الصين على استعداد لقيادة التقنيات الناشئة، وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية.

٣. مبادرة الحزام والطريق: تواصل هذه المبادرة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين والشركاء العالميين، وفتح ممرات تجارية جديدة وفرص استثمارية. ومن أهم التحديات المتوقعة (دايد، محمد، ٢٠٢١: ٤٩١).

١. اضطرابات التوظيف: قد يؤدي التحول نحو اقتصاد رقمي والي الى فقدان الوظائف، مما يتطلب برامج إعادة تأهيل القوى العاملة على نطاق واسع.

٢. النفوذ الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة: تظل الولايات المتحدة لاعبا عالميا هائلا، وستستمر سياساتها لمواجهة صعود الصين في طرح التحديات.

٣. عدم اليقين الجيوبولتيكي: ستؤثر التوترات السياسية والصراعات التجارية والتحالفات المتغيرة على دور الصين في الاقتصاد العالمي. سيعتمد مستقبل الاقتصاد الصيني على مدى نجاحه في إدارة هذه التحديات مع الاستفادة من الفرص المتاحة. وفي حين قد يتباطأ نمو الصين مقارنة بالعقود السابقة، فمن المتوقع ان يستمر انتقاله نحو النمو النوعي، مع التركيز على التقدم التكنولوجي والنماذج الاقتصادية القائمة على المعرفة. لذلك وفي خضم التحولات الجيوبولتيكي السريعة التي تشكل العالم، برزت الصين كقوة اقتصادية هائلة. لم يؤثر صعودها الاقتصادي على الاسواق العالمية فحسب، بل لعب ايضا دورا حاسما في إعادة تشكيل العلاقات الدولية. من خلال تبني سياسات اقتصادية استراتيجية والاستفادة من الفرص العالمية، تمكنت الصين من تعزيز مكانتها العالمية وتوسيع نفوذها الجيوبولتيكي (خشيب، جلال، ٢٠١٧: ١٦) اثبتت هذه الدراسة ان العلاقة بين الجغرافيا السياسية والقوة الاقتصادية ليست خطية ولا بسيطة. فهي متشابكة بشكل عميق مع العوامل المحلية والدولية. وفي حين تواجه الصين تحديات جيوبولتيكية كبيرة، مثل النزاعات التجارية والمنافسات الاستراتيجية، فقد فتحت ايضا افاقا جديدة للتعاون الاقتصادي العالمي.

الذاتمة

في خضم التحولات الجيوبولتيكية السريعة، برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية مهمة. ولعبت العوامل الجيوبولتيكية دورا حاسما في هذا الصعود. ومن خلال تبني سياسات اقتصادية استراتيجية والاستفادة من الفرص الدولية، حققت الصين نموا اقتصاديا مستداما ووسعت نفوذها الجيوبولتيكي. ومع ذلك، فان مستقبل اقتصاد الصين يعتمد على قدرتها على التعامل مع التحديات العالمية المتزايدة، بما في ذلك التحولات الديموغرافية، وتوترات التجارة، وارتفاع مستويات الديون، وتغير المناخ.

١. الصين كقوة اقتصادية عالمية: شهدت الصين نموا اقتصاديا ملحوظا على مدى العقود الماضية، مما وضع نفسها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي.

٢. السياسات الاقتصادية الاستراتيجية: سمح النهج الاقتصادي المرن للصين، الذي يركز على الإصلاح والانفتاح، لها بالتغلب على العديد من العقبات.

٣. تأثير العوامل الجيوبولتيكية: ساهمت السياسة الخارجية الصينية، ومبادرة الحزام والطريق، والدبلوماسية الاقتصادية في توسعها العالمي.

٤. التحديات الاقتصادية: تواجه الصين تحديات متعددة، بما في ذلك الشيخوخة السكانية، ومستويات الديون المرتفعة، والتفاوت الاجتماعي، والتوترات التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة.

٥. النمو المستدام: في حين تباطأ النمو مقارنة بالعقود السابقة، فان الصين تتحول نحو الابتكار والتكنولوجيا لضمان القوة الاقتصادية على المدى الطويل.

المصادر

المصادر العربية

١. ابو خضرة، اسماء سعيد سعد، سرحان، نبيل عبد الجواد، المصري، و فوزي السيد. (٢٠٢١). الحرب اليابانية الصينية الأولى ١٨٩٤م. المجلة العلمية بكلية الاداب، ٢٠٢١ (٤٢).

٢. ابو دهب، فتوح. (٢٠٠٢). "نموذج التنمية في الصين - حدود وامكانيات التطبيق خليجيا". مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣١.

٣. احمد اسحق شنب محمد. (٢٠٢١). سيادة الدول في ظل التحولات الدولية. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، ٢ (١١).

٤. احمد عبد الله الطحاوي. (٢٠١٥). مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥. احمد، و دينا. (٢٠٢٣). التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين. افاق اسبوعية، ٨ (١٣).

٦. اريج ريسان محسن. (٢٠٢٤). سياسة الحكومة الصينية تجاه اقلية الايغور (١٩٤٩ - ١٩٧٨) - رسالة ماجستير. جامعة ميسان، كلية التربية، قسم التاريخ، العراق.
٧. اسماعيل، علي السيد. (٢٠١٩). الدروس المستفادة تجارب من الاصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي - المفاهيم، النتائج، الدروس، القاهرة: دار التعليم الجامعي.
٨. اسوار براساد. (٢٠١٧): الطريق الى التأثير الصين تتبع منهاجا متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الاعمال الدولي الاقتصادي والسياسي العالمي، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية.
٩. باسم داوود محمد، و جمانة محمد راشد. (٢٠٢٢). اثر المد الشيوعي في العلاقات الامريكية-الصينية ١٩٤٩. مجلة الدراسات التاريخية و الاثريّة، جامعة بغداد، العراق. العدد ٨٣.
١٠. باو جيانغ هان. (٢٠١٦)، الاقتصاد الصيني: العقبات والحلول، ترجمة: مليجي جلال، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة.
١١. بطرس فُرج الله سُمعان. (٢٠١٨). جُذلية القوة و القانون في العلاقات الدولية المعاصرة. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، فيفري.
١٢. بوفنش، و وسيلة. (٢٠٢١). دور الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠١٨. مجلة البشائر الاقتصادية، ٧(٢).
١٣. تمارا، و احمد يوسف العدوان. (٢٠٢١). الولايات المتحدة الامريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين). مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية، ٤(٢).
١٤. ثليجي، و احمد. (٢٠٢٤). اسرة هان الملكية (٢٠٦ ق. م - ٢٢٠ م) ودورها في التبادل التجاري والثقافي عبر طريق الحرير الى البحر الابيض المتوسط. دراسات وابحاث، ١٦(٣).
١٥. جمال سلمة علي. (٢٠١٧). تحليل العلاقات الدولية: دراسة في ادارة الصراع الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية).
١٦. جميل، و مصطفى. (٢٠٢٢). الحرب السبرانية الصينية الامريكية. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ٦(٢).
١٧. حواس امين. (٢٠٢٠). مصادر النمو الاقتصادي واللاحاق بالركب باستخدام اطار محاسبة النمو الموسع: حالة الصين، ١٩٩٠ - ٢٠١٨. مجلة الباحث، ٢٠(١).
١٨. حيدر قحطان سعدون الامير. (٢٠٢٣). اثر الصعود الصيني في اعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، (٦٦).
١٩. خشيب، جلال. (٢٠١٧). البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الصيني الامريكي في منطقة بحر الصين: دراسة نظرية لآثار الصعود الصيني على بنية النظام الدولي.
٢٠. دايد، و محمد زين العابدين. (٢٠٢١). الطموح الجيوبوليتيكي الصيني. مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ٥(٢).
٢١. زاكس كونراد. (٢٠٠٣). الصين عودة قوة مالية، ترجمة: سامي شمعون، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الاستراتيجية.
٢٢. زواوي، زكية، سموك، و نوال. (٢٠٢٢). قراءات في ظل الاستراتيجية الاقتصادية و التنمية التجربة الصينية نموذجا. مجلة الابداع، ١٢(١).
٢٣. شارف، عبدالقادر، رمضان، و لعلا. (٢٠١٨). الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا، الصين). مجلة دفا تر اقتصادية، ٨(٢).
٢٤. صابر خليفة محمدين، و صفاء. (٢٠٢٢). الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق انموذجا China beyond Multipolar Competitiveness in the 21st century: Belt and Road Initiative as a model (٢٠١٣ - ٢٠٢١) مجلة السياسة والاقتصاد، ١٤(١٣).
٢٥. عبد الحى على فراج. (٢٠٢٣). تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية. مجلة السياسة والاقتصاد، ٢١(٢٠).
٢٦. عبد العزيز حمدي. (١٩٩٧). التجربة الصينية دراسة ابعادها الايديولوجية والتاريخية والاقتصادية، ام القرى. للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة.
٢٧. عبد العزيز، و غزلان محمود. (٢٠٢٠). الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢١(٤)، ٢١٤ - ١٧٩.

٢٨. عدنان مناتي صالح. (٢٠١٣). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤.
٢٩. عماد منصور. (٢٠٠١). السياسة الخارجية الصينية من منظور "الثقافة الاستراتيجية". السياسة الخارجية الصينية من منظور الاستراتيجية".
٣٠. غودومان فرنسوا. (١٩٩٤). نهضة اسيا، القرن الواحد والعشرين. ترجمة: د. ناطير جاهل. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
٣١. غيل باتيسن. (٢٠٠٩). النجم الصاعد: الصين: دبلوماسية امنية جديدة، دار الكتاب، دار ابو صدر العربي، لبنان.
٣٢. فوانغ تشوني. (١٩٨٦). جغرافية الصين، ترجمة: محمد ابو جداد، دار النشر واللغات الاجنبية، بكين، ١٩٨٦.
٣٣. قنديل حنان. (٢٠٠٦). "القوة الصينية الصاعدة: المخاوف والامال، دراسة في نظريات الصعود الصيني"، هدى متيكس وخديجة، محمد عرفة (محرر)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الاسيوية.
٣٤. محمد ياس خضير، (٢٠١٤)، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية والدولية، ٢٤.
٣٥. منير الحمش. (٢٠٠٢). الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق : دراسة للتجربة الصينية في الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي، الطبعة الاولى، الاهالي، دمشق.
٣٦. هبة الله محسن ابو الوفا. (٢٠٢٤). العلاقات الصينية التايوانية في ضوء نظرية السلام الديمقراطي (١٩٤٩-٢٠٢٣). مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد ٢٥، العدد الثاني، ١٤٧-١٨٢.
٣٧. هند خليل ابراهيم. (٢٠٢٤). الفكر الاجتماعي وعلاقته بالمؤسسة التعليمية في الصين القديمة. لارك، ١٦.
٣٨. وليد عبد الحي (٢٠١٧) الانخراط الحذرهل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الاوسط، "مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، ٣٠-٢.
٣٩. وو بن. (١٩٩٦). الصينيون المعاصرون : التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي. ترجمة عبد العزيز حمدي. لجزيين الأول والثاني. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
٤٠. يامن خالد يسوف. (٢٠١١). واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب /
٤١. اليسار كرم. (٢٠١٨). "الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة: يضحك طويلا من يضحك اخيرا"، الاعمار والاقتصاد، العدد (٣٤٥).
٤٢. يوسف طه حسين. (٢٠١٨). (المفاوضات السوفييتية-الصينية ١٩٤٥ واثرها في العلاقات بين دولتين (دراسة وثائقية. مجلة جامعة واسط، (٣٣)١.

المصادر الاجنبية

1. Gay, Kathlyn. (2008). 21st Century Books. Mao Zedong's China. ISBN 0-8225-7285-0.
2. Koshiro, Y. (2024). Surrender of Japan's Empire: Japanese Historiographical Issue. In Oxford Research Encyclopedia of Asian History.
3. Abu-Lila. Ziad M, Alghazo. Abdalwahab, and Ghazo. Abdallah (2021). The Impact of Export Instability on Economic Growth: Evidence from Jordan. vol.8. No. 8. Jordan: Amman. Journal of Asian Finance, Economics and Business.
4. Kirss, Alexander. (2018): "Does Grand Strategy Matter?." 116-132.

References

Arabic sources

1. Abu Khadra, Asmaa Saeed Saad, Sarhan, Nabil Abdel Gawad, Al-Masry, and Fawzy Al-Sayed. (2021). The First Sino-Japanese War 1894 AD. Scientific Journal of the Faculty of Arts, 2021(42).
2. Abu Dahab, Fattouh. (2002). "The Development Model in China - Limits and Possibilities of Application in the Gulf." Gulf Center for Strategic Studies, Issue 31.
3. Ahmed Ishaq Shanab Muhammad. (2021). State Sovereignty in Light of International Transformations. Journal of Humanities and Natural Sciences, 2(11).
4. Ahmed Abdullah Al-Tahawy. (2015). The Concept of Power Shift in International Relations Theories: A Study of the Chinese Case, Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
5. Ahmed, and Dina. (2023). Economic Challenges Facing China. Asian Horizons, 8(13).
6. Arej Risan Mohsen. (2024). Chinese government policy towards the Uyghur minority (1949-1978) - Master's thesis. University of Maysan, College of Education, Department of History, Iraq.

7. Ismail, Ali Al-Sayed. (2019). Lessons learned from experiences of economic reform based on the International Monetary Fund - concepts, results, lessons, Cairo: Dar Al-Taalim Al-Jami'i.
8. Aswar Prasad. (2017): The path to influence China follows a multi-track approach to enhance its role in setting the international economic and political agenda, International Monetary Fund, Finance and Development Magazine.
9. Basem Dawood Muhammad, and Jumana Muhammad Rashid. (2022). The impact of the communist tide on US-China relations 1949. Journal of Historical and Archaeological Studies, University of Baghdad, Iraq. Issue 83.
10. Bao Jiang Han. (2016), The Chinese economy: Obstacles and solutions, translated by: Maliji Jalal, Egyptian Office for Publications, Cairo.
11. Boutros Farajallah Semaan. (2018). The dialectic of power and law in contemporary international relations. First edition. Cairo: Al-Shorouk International Library, February.
12. Boufensh, and Wasila. (2021). The role of structural economic reforms in supporting economic growth in China: An econometric study during the period 1978-2018. Al-Bishr Economic Journal, 7(2).
13. Tamara, and Ahmed Yousef Al-Adwan. (2021). The United States of America and the Rising International Powers (Case Study of China). Afaq Journal of Political and Legal Research, 4(2)
14. Thalji, and Ahmed. (2024). The Han Dynasty (206 BC–220 AD) and its Role in Trade and Cultural Exchange via the Silk Road to the Mediterranean. Studies and Research, 16(3).
15. Jamal Salama Ali. (2017). Analysis of International Relations: A Study in International Conflict Management, (Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya).
16. Jamil, and Mustafa. (2022). The Sino-American Cyber War. The Academic Journal of Legal and Political Research, 6(2).
17. Hawas Amin. (2020). Sources of Economic Growth and Catch-up Using the Expanded Growth Accounting Framework: The Case of China, 1990-2018. Al-Baheth Journal, 20(1).
18. Haider Qahtan Saadoun Al-Amir. (2023). The impact of the Chinese rise in restructuring the international system. Journal of Political Science, (66).
19. Khashab, Jalal. (2017). The geopolitical dimension of the Chinese-American competition in the South China Sea region: A theoretical study of the effects of the Chinese rise on the structure of the international system.
20. Daed, and Muhammad Zain Al-Abidin. (2021). China's geopolitical ambition. Journal of the Department of Legal and Political Research and Studies, 5(2).
21. Zaix Conrad. (2003). China's return as a financial power, translated by: Sami Shamoon, Emirates Center for Studies and Strategic Research.
22. Zawawi, Zakia, Smouk, and Nawal. (2022). Readings in light of the economic and development strategy, the Chinese experience as a model. Journal of Creativity, 12(1).
23. Sharif, Abdul Qader, Ramadani, and Ala. (2018). The Economic Role of Taxes in Financing Local Development in Emerging Countries (The Experience of Turkey, China). Economic Notebooks Journal, 8(2).
24. Saber Khalifa Muhammadin, and Safaa. (2022). China beyond Multipolar Competitiveness in the 21st century: Belt and Road Initiative as a model (2013-2021). Journal of Politics and Economics, 14(13)
25. Abdel-Hay Ali Farag. (2023). The Impact of Foreign Aid on Developing Countries. Journal of Politics and Economics, 21(20).
26. Abdel Aziz Hamdi. (1997). The Chinese Experience: A Study of Its Ideological, Historical and Economic Dimensions, Umm Al-Qura Publishing, Printing and Distribution, Cairo.
27. Abdel Aziz, and Ghazlan Mahmoud. (2020). The Chinese Rise and the Implications of the South China Sea Disputes. Journal of the College of Economics and Political Science, 21(4), 179-214.
28. Adnan Manati Saleh. (2013). The Role of Foreign Direct Investment in the Economic Development of Developing Countries with Special Reference to the Chinese Experience. Journal of the University of Baghdad for Economic Sciences, Issue 4.
29. Imad Mansour. (2001). Chinese Foreign Policy from the Perspective of "Strategic Culture". Chinese Foreign Policy from the Perspective of "Strategic Culture".
30. Goodman Francois. (1994). The Renaissance of Asia, the Twenty-First Century. Translated by: Dr. Nazir Jahl. Tripoli: Jamahiriya House for Publishing, Distribution and Advertising.
31. Gail Pattison. (2009). Rising Star: China: A New Security Diplomacy, Dar Al-Kitab, Dar Abu Sadr Al-Arabi, Lebanon.

32. Fwang Chunyi. (1986). Geography of China, translated by: Muhammad Abu Jadad, House of Publishing and Foreign Languages, Beijing, 1986.
33. Qandeel Hanan. (2006). "The Rising Chinese Power: Fears and Hopes, A Study of the Theories of the Chinese Rise", Hoda Matix and Khadija, Muhammad Arafa (editor), The Chinese Rise, Center for Asian Studies.
34. Muhammad Yas Khadir, (2014), China and the Future of the International Political System, Political and International Magazine, 24.
35. Munir Al-Hamash. (2002). The People's Republic of China, a Giant Coming from the East: A Study of the Chinese Experience in Openness and Economic Reform in Its Cultural and Political Depth, First Edition, Al-Ahali, Damascus.
36. Hibat Allah Mohsen Abu Al-Wafa. (2024). Chinese-Taiwanese Relations in Light of the Democratic Peace Theory (1949-2023). Journal of Financial and Commercial Research. Volume 25, Issue 2, 147-182.
37. Hind Khalil Ibrahim. (2024). Social Thought and Its Relationship to the Educational Institution in Ancient China. Lark, 16.
38. Walid Abdul-Hay. (2017). "Cautious Engagement: Is Balancing Policy Constraining China's Role in the Middle East?" International Politics Journal, Al-Ahram Foundation, Cairo, Issue 207, 30-2.
39. Wu Bin. (1996). Contemporary Chinese: Advancing Towards the Future from the Past. Translated by Abdel Aziz Hamdi. Parts One and Two. Kuwait: World of Knowledge Series.
40. Yamen Khaled Youssef. (2011). The Reality of the International Balance after the Cold War and its Future Prospects, (Damascus, Syrian General Authority for Books / Syrian Ministry of Culture.
41. Al-Yassar Karam. (2018). "The Trade War between China and the United States: He Who Laughs Last Laughs Long", Al-A'mar and Al-Iqtisad (Lebanon, Issue 345).
42. Youssef Taha Hussein. (2018). (The Soviet-Chinese Negotiations 1945 and Their Impact on Relations between Two Countries (A Documentary Study). Wasit University Journal, 1(33).